

الاخلاق وابن عساكر من حديث بن عباس من الاحياء له لا غيبة لها لكنه
 يرد عليها ذكر سؤال وهو ان يقبض الغير انما هو منع لانه اضرار الان العبد
 ان لا يحتاج الى نية بل هما علم الفاعل ان فعله او لازم فعله اضر بالغير
 حرم عليه فهذا اصل فاما ج الشكر فليس هو ظلم المشكو سواء كانت
 الشكاية لطلب الانصاف ومنع الضراب او لطلب مجر دور مجب الجهر بالسوء
 من القول الامن ظلم ولان ذم من اساء اليك نظير شكر من احسن اليك
 بحسن الشكر لانه من دون نظر الى لازم فقد ابا ج المسيء عرضه بان يشك
 واستحق ذلك بعد عصيته واما ج المخرج حيانا حق الغير ودفع الضرر المخرج
 حيث يشهد على الغير فيحكم بشرا دة القاضى ومثله في الباطن لا يحكم به
 ومثله اثبات حديث بروايته يستلزم حكما او حكما عاما مكر لولا الاثبات
 او خاصه كما حكم بان المروي عنه قاله او فعله واما الاشارع والتعيين
 فيبقى على ما ذكرناه مهما وجد عنه معدل ان يمنع واما لو انحصر الطريق في
 التعيين في اللقب او الوصف الزام فهل يكفي ذلك في الاباحة ام لا بد من ورود
 شيء منه في الشرع وقد نرى عن التنابز بالالقاب الزام وهو ايضا
 فحق مطلق يصدق على جميع الأحوال فيحتاج الى مقيد ايضا فنظير في الجواب
 او يحتاج عمدا واسد المسامحة **قوله** ويعتذر الغتاب اليه ان علم بالاعتذار

مدلول اللفظ
 فك عن وال
 مخفوة ما لم يعلم
 والقصد لا
 في الاضرار

الغتاب

الغتاب الى من اغتابه ان علم انه قد اغتابه والا كفاه التوبة بينه وبين
 الله سبحانه هكذا قالوا وليس عندني بصواب لانه يشك في حق تطلب
 عرضه يقتضيه له به في الاخر علم في الدنيا او لم يعلم والغرض من الاعتذار
 تخلص الذمه كما جاء في عدة احاديث ما معناه ان من كان عنده لاجنه
 مظلمة ان يتحمل منه قبل ان لا يكون درهم ولا دينار وانما هي المسامحة اليها
 تؤخذ من حسنات العالم فان فقدت طرح عليه من سيئات المظلم وورد
 ايضا ان العبد يجد من الحسنات شيئا كثيرا فيقول يا رب من اين لي
 هذا ولم اعمل به فيقال هو بما اغتابك الناس اللهم ان هذا من ارجا
 ما احتسبه عندك اذا اغتابوني لا يشاري لك عليهم وسلكي طريق
 الانصاف وقد شرعوا بيات الطريق لا يشاري لك في نعم فلا فرق
 بين ما يستحق باخذ المال وتلب الغرض ولا يقول احد انه لا يجب
 التحمل من المال الا اذا علم المظلم وتحقق ان المسيء الى الخلق يلزم
 من فعله الاساءة الى الله والاساءة الى المخلوق فيذم لذلك ويعاقب كلي
 الفتي يحمل عرضه وعقوبته فاذا تاب فقد اغتفر الله سبحانه ان يسقط
 عنه العقوبة من قبل اسرافه المنيب فان شاعف وان شاعف عنه
 واما حق المخلوق فان اسقطه المخلوق سقط مع الاعتذار ومع عدمه